المغرب والثورة الجزائرية: 1954-1962 دعم وتضامن Morocco and the Algerian Revolution: 1954-1962 Support and solidarity

Conference Paper · November 2005



Hanifi Halaili
University of Sidi-Bel-Abbes

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

و تخليدا للذكرى الذهبية لعودة جلالة المغفور محمد الخامس من المنفى و إعلان الإستقلال
تنظم المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير

ندوة فكرية دولية في موضوع :

جلالة المغفور له محمد الخامس
كفاح من أجل الإستقلال و دعم لحركات التحرير الافريقية

المداخلات وملخصات العروض.

الرباط -قاعة أحمد بلا فريج-وزارة الشؤون الخارجية و التعاون
14و 15 نونبر2005

المغرب والثورة الجزائرية

1962 - 1954

دعم وتضامن

الدكتور حنيفي هلايلي

جامعة سيدي بلعباس

الجزائر

إن الدارس للعلاقات التي كانت سائدة بين الحركات الاستقلالية في أقطار المغرب العربي، يخلص إلى أنها عرفت إثر الحرب العالمية الثانية منحى جديدا تميز بتكثيف الاتصالات والتشاور وعيا بأهمية المواجهة الموحدة للعدو المشترك.

كان من أبرز ما أنجز في الأربعينيات: تأسيس مكتب المغرب العربي ثم لجنة تحرير المغرب العربي، وإقرار مبادئ أساسية في مقدمتها:

- التمسك بالاستقلال التام لكافة أقطار المغرب العربي وحصول كل قطر على استقلاله.

- رفض فكرة السيادة المزدوجة والدخول في الاتحاد الفرنسي الذي كانت فرنسا تلوح به.

إن اندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر .1954 بالجزائر حتى وإن جاء بعد اندلاع المقاومة في كل من تونس والمغرب أعاد من جديد مسألة خلق جبهة مغاربية شعبية ضد الوجود الاستعماري. ومن أجل الاستقلال الكامل لأقطار المغرب العربي، ومما زاد في ترجيح كفة هذا الاتجاه ذلك التفاعل الشعبي المغاربي الذي عرفته الثورة الجزائرية منذ اندلاعها.

أولا : أثر الثورة الجزائرية على حركة المقاومة المغربية

لقد كانت للمعادلات الدولية الجديدة المترتبة عن الحرب العالمية الثانية، وغيرها من العوامل الإقليمية والدولية، آثارها وانعكاستها على تطور الأوضاع في كل من تونس والمغرب في صراعهما ضد إدارة الحماية الفرنسية، وكان من شأن تلك المتغيرات أن تجعل خيار العمل المسلح لا يحتل الصدارة في وسائل المقاومة لدى الحركتين الوطنيتين في كل من تونس والمغرب، ولذلك فإنه حتى وان اندلعت المقاومة المسلحة منذ مطلع الخمسينيات فإن قادة الحركتين الوطنيتين كانوا ينظرون للعمل المسلح كعامل محدود ومساعد في علمية يحتل فيها العمل السياسي التفاوضي المقام الأول.

إن المناضلين الجزائريين عند اندلاع المقاومة في المغرب لم يترددوا في التفاعل معها ميدانيا، كما أن المقاومة المغربية بدأت تعرف باندلاع ثورة الفاتح نوفمبر ،1954 تطورات ملحوظة، أكدت للقيادة الفرنسية ما كانت تخشاه، وكان قد عبر عنه وزيرها للداخلية آنذاك فرانسوا ميتران بقوله: رغم إن حوادث المغرب وتونس خطيرة، ولكن ما هو أشد منها هو الهدوء السائد في الجزائر الآن. ولم يخطأ ميتران فاندلاع الثورة في الجزائر كانت له انعكاسات وآثار على المغرب منذ انطلاق الشرارة الأولى.



لقد نبه مؤتمر الصومام 1956/08/20 إلى أن التغيير المفاجئ في سلوك الحكومة الاستعمارية تجاه حركة المقاومة المغربية والذي اتسم بالتخلي عن الجمود والسعي للبحث عن حل عاجل إنما دعت إليه أسباب استراتيجية تتمثل في:

أ. منع تكوين جبهة ثانية حقيقية بإنهاء الاتحاد بين الكفاح المسلح بالمغرب والجزائر.

ب. إلغاء وحدة الكفاح في بلدان إفريقيا الثلاثة.

ج. عزل الثورة الجزائرية التي كانت طبيعتها الشعبية تجعلها أشد خطرا.

لينتهي إلى التأكيد على أن سياسة الإغراء والمخادعة المستعملة مع زعماء تونس والمغرب للتخلي عن مساندة الجزائر لن تفلح لأن الذي يمتاز به الوضع السياسي في شمال إفريقيا هو أن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية وفي القضية التونسية بحيث أن القضايا الثلاث لا تكون إلا قضية واحدة.

وما كان يحل 15 أكتوبر 1955 حتى اجتمع بالقاهرة ممثلو الأحزاب الوطنية الثلاث الممثلة في لجنة تحرير المغرب العربي وهي حزب الاستقلال عن المغرب، وجبهة التحرير الوطنية عن الجزائر، والحزب الدستوري الجديد عن تونس.

ومن الواضح أن فرنسا لم تكن قبل 1954 مستعدة للاستجابة لمطالب تونس ولمطالب المغرب إلا أنه باندلاع الثورة الجزائرية أدرك الاستعمار بطبيعته أن تأمين خروجه بأقل تكاليف ممكنة وخسائر محتملة وضمانات لمستقبل مصالحه وعلاقاته في المنطقة: «أن يراهن على التناقض القائم بين حركات المقاومة وأجيال المناضلين لاسترجاع العناصر الوطنية الأقل تصلبا في المبادئ والوسائل وجرها نحو مائدة المفاوضات والتعاون المشترك».

اعتقدت فرنسا أن في معالجتها للقضية المغربية تحييد الشعب المغربي وتفاديا مؤكدا لثورة مغاربية شاملة، وهو ما يمكنها من التفرغ لما كان يجري في الجزائر من ثورة شعبية، وكان أحد الساسة الفرنسيين غي موليه قد عبر عن ذلك في تصريح له بتاريخ 2 جوان 1956 بقوله: لن يكون هناك حل مثل الحل المغربي أو التونسي للقضية الجزائرية.

ثانيا : الدعم المغربي للقضية الجزائرية

بدأت فكرة توحيد جبهة المقاومة المغاربية ضد العدو الواحد، تتبلور يوما بعد يوم، وهو الأمر الذي كان يمثل بالنسبة لفرنسا خطرا لابد من تفاديه، فلجأت أمام اشتداد ضراوة المقاومة المغربية سنة 1955 بتأثير اندلاع الثورة الجزائرية إلى فتح المفاوضات فكان التجاوب مع ذلك المسعى من فرنسا التي أدركت في ظل المعطيات المحلية والإقليمية والدولية آنذاك، وفي ظل تبني أحد أقطاب حركة عدم الانحياز جمال عبد الناصر لقضية تحرير الوطن العربي والمساندة الكاملة لحركة التحرير في المغرب العربي وتدعيم نضالها، إذ خاطب مؤتمر باندونغ بقوله: إنني أستسمحكم في أن أعرب عن عميق تقديرنا للتأييد الكامل الذي لقيته قضايا شعوب شمال إفريقيا من جانب أعضاء المجموعة الإفريقية والأسيوية في الأمم المتحدة، ذلك التأييد الذي كان مصدر النهوض المعنوي والإلهام لشعوب تونس والجزائر والمغرب في نضالها من أجل الحرية والاستقلال.

إن احتفال الشعبين المغربي والجزائري بيوم 20 أوت 1955 لدليل وتعبير صادق عن التاريخ والمصير المشترك، لقد كان يوم 20 أوت يمثل –بالنسبة للمغاربة والجزائريين معا– الذكرى الثانية لخلع محمد الخامس، وكانت قضية خلع الملك عبارة عن مؤامرة دبرها المقيم العام الفرنسي الجنرال كيوم بهدف قمع الحركة الوطنية التحريرية المغربية، لكن العمل الثوري اتسع اتساعا شاملا عكس ما كانت تنتظره السلطة الاستعمارية منذئذ، إذ انتهى الأمر برجوع الملك محمد الخامس من منفاه يوم 16 نوفمبر 1955 في جو حماسي لا مثيل له يدل دلالة قاطعة على رغبة وإرادة الشعب المغربي في الاستقلال واعتراف الإدارة الفرنسية بالاستقلال الرسمي للمغرب يوم 2 مارس 1956.

لقد اختار الجزائريون الثوار في الشمال القسنطيني يوم 20 أوت .1955 لشن الهجوم الشامل على هذه المنطقة ليكون أحسن مثال عن التضامن الفعال بين الشعبين والمساعدة المتبادلة الحقيقية من أجل تحرير المغرب العربي.

ثم خلع الملك محمد الخامس يوم 20 أوت1953 ونفيه إلى جزيرة كورسيكا ثم إلى مدغشقر، ونصبت فرنسا على عرش المغرب سلطانا عجوزا ضعيفا: هو محمد بن عرفة، فتطور رفض الحركة الوطنية المغربية إلى مقاومة مسلحة، وأمام تلك المعطيات وغيرها، أدركت فرنسا أنها أخطأت بخلع الملك محمد الخامس، فأقدمت على إطلاق سراحه، وقصدت به مدينة نيس الفرنسية، واتفقت معه على الخطوط الأولى لاستقلال المغرب عن طريق التفاوض، وتجسيدا لذلك الاتفاق عاد الملك ثانية من المغرب إلى فرنسا في مطلع سنة 1956 للتفاوض مع الفرنسيين، ذلك التفاوض الذي توج ببيان مشترك في 2 مارس 1956 أعلن بمقتضاه استقلال المملكة المغربية.

وبما أن التضامن الشعبي والحكومي في المغرب مع الثورة الجزائرية كان تضامنا غير محدود، على مختلف الأصعدة، نذكر على الخصوص مسألة إيواء الآلاف من الجزائريين الذين درسوا في المغرب وسيكون لهم الفضل في تعريب الإدارة الجزائرية وتحديثها بعد الاستقلال، لقد تمت عملية تجنيد هؤلاء اللاجئين في صفوف جيش التحرير الوطني، وهناك دعم آخر تمثل في التموين والتسليح لأفراد جيش التحرير انطلاقا من المغرب.

لعبت القاعدة الغربية للجزائر خلال الثورة دورا لا يستهان به في مجال تزويد الثورة بالمعدات والذخيرة الحربية والأسلحة، كما تمكن جيش التحرير بمساعدة لجنة الاتصال والتنفيذ، ثم بعدها وزارة الحربية أو لجنة التسليح والصناعة الحربية التي أسندت مهمتها لعبد الحفيظ بوصوف المدعو المبروك، وتمكن رجال هذا التنظيم من بناء شبكة من المصانع أو ورشات لصناعة الأسلحة، وأشهر هذه المراكز مركز الخميسات بالمغرب حيث كانت هذه الورشة عبارة عن مصنع تحت الأرض حتى لا تكشف من طرف عيون الفرنسيين.

كان المغرب بالنسبة للثورة الجزائرية القاعدة الخلفية للتموين بالأسلحة والذخيرة والأدوية اللازمة للتطبيب بالإضافة إلى صناعة الأسلحة، وهذا حسب شهادة السادة عبد الصمد عيسى، ومحمد يوسفي اللذين صرحا في شهر جويليه بأن المنطقة الغربية للجزائر تكفل بها السيد بوداود منصور وهذا بمساعدة رجال المقاومة المغربية، ثم التحق بهم المجندون الجزائريون فشكلوا خلايا هامة للتسليح من إسبانيا والمغرب، وعلى الخصوص من القواعد الأمريكية المتواجدة بالمغرب، وهو ما تثبته شهادات من صنعوا أحداث تهريب الأسلحة أو شراء هذه المعدات عن طريق السلطات المغربية.

ومما يلفت الانتباه أن لجنة التنسيق والتنفيذ منذ تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر1958 كانت تعمل على كسب معركة اكتساب السلاح الثورة ، فاستعانت بشبكات الجوسسة والاتصال الدولي واستخدمت بعض الوسائل كالبواخر والطائرات، وكان تمرير السلاح إلى الداخل من

المغامرات الخطيرة التي عانى منها المجاهدون، وهذا بعد تطويق الاستعمار للحدود الجزائرية شرقا وغربا إمعانا في القضاء على الثورة وخنق العمل المسلح وتطويقه.

كان للمغرب دور كبير في أن يشرف عبد الحفيظ بوصوف على تكوين شبكة من رجال اللاسلكي ورجال الشفرة ورجال الجوسسة المضادة انطلاقا من الأراضي المغربية، وبمساعدة المغرب شعبا وحكومة. إن محاولات ضرب التضامن الجزائري المغربي، وتحييد الشعب المغربي لم تقتصر على الموقف الفرنسي الرسمي المتمثل في الاستجابة لمطالب القوى الوطنية المغربية في الاستقلال.

تمكن عبد الحفيظ بوصوف رفقة الدكتور محمد آمين دباغين من الانتقال من مدريد إلى المغرب بتاريخ 18 فبراير1956 حيث توجت مهمتهما بمقابلة الملك محمد الخامس بالقصر الملكي وأكد لهم بأن« المغرب كله حاكم ومحكوم، مشارك لكم في جهادكم إلى نهايته المشرفة. وإن كانت بعض الشكوك سببها تصريحات وأعمال طائشة، قد ساورت أنفس بعض رجالنا، قد قشعت سحبها بارك الله فيكما».

وهذه الشكوك هي الدسائس التي دستها فرنسا على الثورة، عن طريق عملائها من الجزائريين المقيمين بالمغرب حيث روجوا فكرة أن الثورة الجزائرية ذات ميول شيوعية، وأن انتصارها إنما هو انتصار للمبادئ الشيوعية التي تقوض أركان الدين الإسلامي، انتهت المقابلة بوعد الملك محمد الخامس بتقديم يد المساعدة والثمن المطلوب لشراء الأسلحة قائلا: أنه «اشتراكا مني خاصا في الجهاد، وقد بر بوعده ».

وفي هذا السياق، ذكر الرئيس الأسبق للجزائر السيد أحمد بن بلة في كلمة ألقاها في المؤتمر القومي السابع، المنعقد بالدار البيضاء في 21 مارس 1997 والذي نشرته جريدة الاتحاد الاشتراكي المغربية في عددها الصادر بتاريخ 20 مارس1997 رقم 4970 ما يلي :

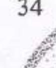
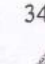
«... إن بين الجزائر والمغرب خلال مرحلة التحرير ذاكرة مشتركة حية، فقد كانت هناك قيادة موحدة بالمغرب، وخاصة بعد عودة الملك محمد الخامس وتبوئه من جديد العرش، لأن المغرب والجزائر قامتا بعمل مشترك، أدى إلى رجوع الملك إلى عرشه حيث أخذ يبحث مع الحكومة الإسبانية حول موضوع عودة منطقة الريف...»

وقال الملك محمد الخامس لبن بلة ماذا أفعل؟ أرفض الاستقلال أو أقبل الاستقلال وتبقى مراكش كمجال استراتيجي وعمق للجزائر، فقال بن بلة: «كان الملك رجلا عظيما وصادقا».

ثالثا : التضامن الشعبي المغربي مع الثورة الجزائرية

إذا كانت الحركات الوطنية المغاربية لم تتمكن لجملة من المعطيات، من الالتحام ببعضها البعض وتعميم العمل الثوري على مستوى منطقة المغرب العربي، فإن ذلك لم يحل دون مواصلة التنسيق والتضامن اللذين فرضهما التفاعل الشعبي في المغرب مع الثورة الجزائرية، بقيادة جبهة التحرير الوطني التي أعلنت منذ انطلاقها عن بعدها المغاربي، إذ جاء في بيان ميلاد الجبهة: بيان أول نوفمبر، بعد التأكيد على وحدة الشعب الجزائري حول قضية الاستقلال أن: «أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد، فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا».

وعن عدم تحقيق الوحدة المغاربية في العمل يسجل البيان تأسف الجبهة على عدم تجسيد ذلك المطلب. وعند تحديد أهداف الثورة الجزائرية، فإن البيان يضع ضمن أهدافها الخارجية هدفا أساسيا (تحقيق وحدة شمال إفريقيا في داخل إطارها الطبيعي العربي الإسلامي).

ظلت جبهة التحرير الوطني وفية لطرحها المغاربي، وعبرت عنه خلال الاتصالات السرية بين الجبهة والحكومة الفرنسية، ففي هذا السياق يذكر أنه في 12 أبريل 1956 تم لقاء في القاهرة مع السيدين جوزيف بيقارا النائب الاشتراكي، وجورج قورس عن الجانب الفرنسي، ومحمد خيضر عن الجبهة، وعرض بيقارا على خيضر ما عرف بمثلث غي موليه «رئيس الحكومة الفرنسية»، يتمثل المشروع في إيقاف القتال، ثم إجراء الانتخابات، ثم المفاوضات مع النواب المنتخبين حول دستور الجزائر المقبل، فكان اقتراح خيضر تكوين دولة جزائرية تدخل في اتحاد فيدرالي مع تونس والمغرب، وخلال مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 ومصادقته على ارضية (المنهاج السياسي والعسكري للثورة الجزائرية) أكد من جديد تمسك الثورة بالعمل المغاربي، إذ تضمنت وثيقة الصومال التأكيد على وجوب القيام في الشمال الإفريقي بما يلي:

1–تنسيق السعي الحكومي في البلدين الشقيقين للضغط على الحكومة الفرنسية في الميدان الديبلوماسي.

2–توحيد النشاط السياسي بإنشاء لجنة تنسيق بين الأحزاب الوطنية الشقيقة وجبهة التحرير الوطني.

ولم تفتأ الجبهة تؤكد على مغاربية الثورة من خلال ما كانت تنشره المجاهد من مقالات حول موضوع الوحدة المغاربية، كما لا ننسى مساعي الملك محمد الخامس الرامية للتوسط بين الثوار الجزائريين وفرنسا لإيجاد حل عاجل للقضية، فبعد الاتصال بالمسؤولين الفرنسيين، اعتقد الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة أن فرنسا أبدت الرغبة في عقد لقاء ثلاثي يجمع الملك محمد الخامس والرئيس بورقيبة والزعماء الجزائريين لضبط مطالب تقدم إلى السلطات الفرنسية فرضيت بتنظيم الاجتماع، وهو ما جعل الزعماء الجزائريين: محمد بوضياف وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ومصطفى الأشرف يلتقون بالمغرب ويتشاورون مع الملك، قبل أن ينتقلوا إلى تونس حيث كان من المقرر أن يعقد اللقاء الثلاثي هناك، انطلقت الطائرة من المغرب بتاريخ 22 أكتوبر 1956 مقلة الوفد الجزائري، ولكنها أجبرت على الهبوط في مطار الجزائر، وتم إلقاء القبض على ممثلي الجبهة.

وأمام تلك القرصنة الجوية، فإن الحكومتين التونسية والمغربية احتجتا ضد تلك العملية، فاعتبر المغرب عمل فرنسا موجها ضد سيادتها وكرامتها، ولم تتوقف جهود الملك محمد الخامس في إيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، وهذا من خلال التضامن المطلق للمغاربة والدعم اللامحدود الشعبي والرسمي. وهو الأمر الذي عبر عنه العربي بن مهيدي منذ 1956 حين حدد أهداف الثورة، التي قال بشأنها: «إن الشعب الجزائري يعتمد في كفاحه من أجل التحرر والرقي على مساندة شعوب المغرب العربي الشقيقة... إن انتصار شعوب المغرب العربي ذلك الانتصار الذي يضمن المساواة بين جميع أبنائها بدون تمييز...»

كانت أرض المغرب مكانا خصبا لعقد سلسلة من المؤتمرات التي عرفت بالكفاح الجزائري ودعمت قاعدة النضال من أجل الحرية والاستقلال، كما شكلت هذه المؤتمرات اللبنة الأولى للوحدة المغاربية، ومن بين هذه المؤتمرات ما يلي:

1 **ندوة طنجة** 1958.

أسفرت الاتصالات والمشاورات بين الحركات الثلاث على اتفاق بعقد مؤتمر، وهو المؤتمر الذي عرف بندوة طنجة، حيث انعقد بقصر مارشان من 27 إلى 30 أبريل 1958 بمدينة طنجة، تحت رئاسة علال الفاسي، وجمعت إلى جانب حزب الاستقلال المغربي، حزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، وكانت القرارات العلنية التي صادق عليها المؤتمرون تتمثل فيما يلي:



أ- إقرار مبدأ تقديم مساعدات مالية للجزائر في حربها.
ب- حق الشعب الجزائري الثابت في السيادة والاستقلال.
ج- تصفية الاستعمار في المغرب العربي.
د- تحديد الشكل الوحدوي والمؤسسات الوحدوية.

ومع ذلك فإن تجسيد نتائج مؤتمر طنجة ظلت رهينة الظروف الداخلية والدولية للأطراف الثلاثة، وبذلك دخلت مسألة الوحدة المغاربية مسارا جديدا، وإن لم تتحقق فيه الوحدة فإنها ظلت أحد الموضوعات الرئيسية المطروحة على الساحة المغاربية.

2 مؤتمر الدار البيضاء 1961.

انعقد المؤتمر في الفترة من 3 إلى 7 يناير 1961 بالدار البيضاء، بحضور أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقد خص المؤتمر قرارات هامة بشأن الجزائر وثورتها، فقد صمم الحاضرون على مساندة الشعب الجزائري وحكومته بكافة الوسائل، ومطالبة كل الدول دعم الكفاح الجزائري من أجل حريته واستقلاله كما استنكروا مساعدة الحلف الأطلسي لفرنسا، وعارضوا المشروع الفرنسي القاضي بتقسيم الجزائر، كما أن التجاوب الشعبي والحكومي المغربي مع الثورة الجزائرية كان يمثل سلاحا حاسما في مسار الثورة الجزائرية.

فأدركت فرنسا ذلك وعملت ما في وسعها لإجهاض هذا التضامن بشتى الوسائل الممكنة، فكان المغرب يؤيد الثورة الجزائرية ديبلوماسيا ويدعمها ماديا، وإن دل ذلك على شئ فإنه يدل على أصالة الشعب المغربي وعراقة ملوكه الأشراف.

مصادر البحث

1 باللغة العربية:



- الأبعاد الحضارية للثورة الجزائرية أعمال الملتقى المغاربي المنعقد يومي 11 و12 جوان، 2003 جامعة سيدي بلعباس. دار الغرب، وهران، مارس 2005.
- أبو العز، لجلاء، عبد الناصر والعرب، «ترجمة: يوسف سعيد الصباغ» ط 1، القاهرة 1981.
- بوصفصاف، عبد الكريم، القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية، عين مليلة: دار الهدى للطباعة، أبريل 2003.
- بومهيدي العربي، الأهداف الجوهرية لثورتنا، المجاهد، عدد 2-1956
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ط 1، قسنطينة، البعث، 1991
- الكعبي، المنجي، المغرب العربي بين الوحدة والاستقلال، الجامعة التونسية 1983
- المدني أحمد، توفيق، حياة كفاح، الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب 1988
- رخيلة عامر، التطور السياسي والتنظيمي لجبهة التحرير الوطني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية 1993

2 باللغة الفرنسية:

- BERNARD; Stéphane; Maroc 1943 - 1956 : ed de L'Institut de Sociologie de l'université libre; Bruxelles; 1963.
- HARBI; Mohamed; le FLN. mirage et réalité; des origines à la prise du pouvoir 1945 - 1962. NAQDENAL; Alger 1993.
- HERVE, Hamon; ROTMAN; Patrick, les porteurs de valises, la résistance française à la guerre d'algerie, ed, ilbin Michel, Paris, 1979.
- EL GHOUTI, ABD EL KARIM, Guérilla sans visage, opu. Alger, 1988.
- MEYNIER, Gilbert, Histoire intérieur du FLN 1954-1962, Casbah, éditions, Alger, 2003.
- La Conférence de l'unité Tanger 27-30 Avril, 1958, Ireman Bibliothèque, secretariat a l'information, Tunisie

– إن الإسلام باعتباره دين الدولة، لا يمنع من ترقية القوانين والأفكار الخاصة بالمرأة الجزائرية في سير البلاد وطبقا لذلك، فإن قانون الأسرة الحالي لا يستجيب لمتطلبات حماية الأسرة والطفل، ويجعل الأسرة بعيدة عن المقاصد الحضارية التي تتطلع إليها الأسرة الجزائرية.

– قانون الأسرة هو قانون وضعي مستوحى من الشريعة الإسلامية وكل قانون وضعي يخضع للاجتهاد.

– لابد من إعطاء الأولوية للمرأة فيما يتعلق بالتكفل بالاقتصاد المنزلي وترقيته مما يمكنها من حماية شخصيتها.

– تحديد الإجراءات الاجتماعية لصالح المرأة العاملة خاصة عطلة الأمومة.

– التذكير بحق المرأة في العمل ضمن قانون الأسرة.

– تحديد كل حالات التكفل بالطفل قصد السماح للمرأة بممارسة حقها في العمل.

– في الميدان ما قبل المدرسي، تراعي خصوصيات المرأة العاملة مع حقوق الطفل.

-إعطاء إمكانيات للمداومة المدرسية وتكوين المساعدات لما قبل التمدرس، وتكوين مساعدات اجتماعية ومساعدات في الميدان التربوي وهذا لمصلحة الطفل وحمايته.

– وضع قوانين لقمع التحرش الجنسي في جميع الميادين وعلى كافة المستويات.

– الحرص على تطابق مبادئ حقوق الإنسان داخل الأسرة مع النصوص الدستورية.

إنّ قانون الأسرة الجزائرية قد أثار جدلاً فقهيا حاداً ومتنوعاً، باعتباره مأخوذا من طمس جوهر الشريعة. وهناك تيار يحاول الاجتهاد، متجاوزا قواعد الاجتهاد المتعارف عليها في الشريعة وأصول الفقه، وهو ما عرف بالاجتهاد المؤدي إلى الابتعاد والخروج عن أصول الدين ومخالفة قوانين الشرع، مرتكزا على القيم الجديدة من مساواة بين الجنسين إلى الديمقراطية. وهناك بعض العناصر تحاول استعمال المرأة وقانون الأسرة كوسيلة لبعض التوجيهات وتشير أنها تتحدث باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان والعصرنة. والظاهر أن الانتقادات التي وجهت إلى قانون الأسرة المؤرخ في 1984، كانت تتعلق بالمواد 48/52/11/8، والمتعلقة بمواضيع تعدد الزوجات، الولي، الطلاق، السكن للحاضنة بعد الطلاق.

لقد طلبت الحركة النسوية إجراء تعديلات على هذه المواد، فبخصوص تعدد الزوجات رأت أنه يستوجب إدراج مقتضيات جديدة وآليات واقعية، تتماشى مع الحياة الأسرية لتحديد العناصر الأساسية لتقدير شروط ونية العدل وهما النفقة والسكن وضرورة الحصول المسبق على موافقة الزوجتين السابقة واللاحقة على خلاف المادة الحالية التي تقتصر على عدم علم الزوجة فقط،



ولكي تكون الأحكام ذات فعالية وتؤدي مهامها للمحافظة على كيان الأسرة، يشترط عند اللجوء إلى التعدد للحصول على رخصة يصدرها القاضي.

إن قانون الأسرة يجعل المرأة قاصرة أو عديمة الأهلية، فيرى اتحاد النساء الجزائريات بأن تعديل المادة 11 وترتيب المادة 12، بما يضمن ضرورة مطابقة تصرف الولي مع إرادة من في ولايته. أما المادة 48 والمتعلقة بالطلاق فإنها تجحف حق المرأة في طلب الطلاق رغم إباحة الشريعة الإسلامية، لذلك وخاصة مذهب **الإمام مالك** الذي يعطي الحق للمرأة في التطليق للضرر. لذا تطالب الحركة تعديل هذه المادة، نظرا لانتشار ظاهرة الطلاق التعسفي. وحينما نعود إلى الخطاب التقليدي المحافظ والمتطرف الإسلامي حول المرأة الجزائرية، فإننا نجد أنفسنا أمام رهانات خطيرة. ففي سنة 1931، شجع العلامة **عبد الحميد بن باديس** تعليم البنات في المدارس القرآنية، وقد وبخ في جريدة المنتقد الازدواج القانوني بين الجنسين. لكن في سنة 1964، نلاحظ أن **الشيخ الهاشمي تيجاني** رئيس جمعية القيم، فهو طالب بقانون خاص بالمرأة، وندد بالرياضة النسوية " المرأة لا يمكنها أن تعادل الرجل". وفي سنة 1965 ندد الشيخ **سلطاني** باسم جمعية الدعوة السياسية البنلبلية الرامية إلى تشجيع المرأة في شتى المجالات. وفي سنة 1989 يصرّح **علي بلحاج** أحد قيادي الجبهة الإسلامية للإنقاذ: "الموقع الطبيعي للمرأة هي الأسرة، لكي تكرس جهودها في إنجاب الأولاد وتربيتهم، وهذا هو دورها كمسلمة"، وما يمكن ملاحظته في انتخابات ديسمبر 1991، أن الرجل كان بإمكانه التصويت بخمسة أصوات عن طريق الوكالة المقدمة من العنصر النسوي.

وخلال 13 سنة من حكم الرئيس **هواري بومدين**، الرئيس الأول الذي أدخل العنصر النسوي في مواقع السلطة، ثم عهدة الرئيس **الشاذلي بن جديد**، حيث وجدنا ولأول مرة، تعيين السيدة **زهور ونيسي** على رأس وزارة الشؤون الاجتماعية ثم التربية. والسيدة **خيرة طيب** على رأس كاتبة الدولة لشؤون التربية. إن التطور السياسي والترقية الشاملة للعنصر النسوي شهدته الجزائر مع عهدة الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، حيث عين بعض النساء في الحكومة، ومجلس الأمة، في إطار الثلث الرئاسي. بالمقابل فإن كلا من الحزبين جبهة التحرير والتجمع الوطني الديمقراطي، أمكنا لبعض النساء من التواجد ضمن الطاقم الأول في البطاقات الانتخابية. فمنذ 1999 بدأ الحديث على تعديل قانون الأسرة، الذي يشكل حجر الزاوية للرهان السياسي للمرأة، مقابل الواقع الاجتماعي الذي يرفض إعطاءها المزيد من المشاركة في العمل السياسي للجزائر. فقانون الأسرة وما يحمله من أبعاد وخلفيات سيكون الرهان الذي يقول عليه الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة في** المرحلة القادمة. فهو يريد ترقية المرأة، ويبعدها عن سياسة التهميش التي عرفتها. أما فيما يخص المادة 52 التي أثارت جدلاً كبيراً، فقد كان المشرع الجزائري قد سمح ببقاء الحاضنة والمحضونين بعد الطلاق، واشترط أن يكون للزوج أكثر من مسكن، وأن سكن الزوجية من حق



الزوج بعد الطلاق، مما دفع بآلاف المطلقات والمحضونين أن يرموا في الشارع خلافا للشريعة الإسلامية التي تلزم المطلق توفير السكن والنفقة على المحضونين.

- التعليم والتشغيل ومحو الأمية:

إن المتصفح لأرقام الديوان الوطني للإحصائيات لوضع المرأة الجزائرية في مجال التعليم والتشغيل، ما زال بعيدا عن طموحات المرأة، مما يستدعي إرادة حقيقية لتحسين هذه الحالة. ففي 1998 قارب عدد الأميات 4.5 مليون أي 63% من مجموع الأميين في الجزائر. وحسب تصنيف هيئة الأمم المتحدة، فإن مقياس الأمية ينطبق على كل من يبلغ سن العاشرة فما فوق. وعلى هذا الأساس يصل عدد الأميين في الجزائر حسب إحصائيات 1998 إلى 7074827 أمي، من بينهم 445439 امرأة وهي نسبة 63% من مجموع الأميين في الجزائر، وما يساوي 40.33 % من إجمالي عدد النساء الذي يصل إلى 14.402 مليون امرأة. أما فيما يخص التشغيل فإن عدد النساء العاملات في سنة 200 بلغ 697683 أي 12.18% من مجموع العاملين الذي بلغ 5.72 مليون عامل. وتعتبر الأمية أولى العقبات التي تواجه المرأة الجزائرية والرهان السياسي الصعب الذي تعيشه الجزائر اليوم. فبالرغم من النجاحات التي خطتها المرأة الجزائرية في المجالات العلمية والعملية وتحقيقها لمواقع هامة في هذين المجالين، إلاّ أنّ الملايين من النساء الجزائريات، مازلن تحت براثن الجهل والأمية والتخلف. إنّ الحاجة الملحة لمناقشة بعض الآليات التي يمكن استخدامها لدفع وتعزيز المشاركة السياسية والنيابية الدولية من تدني نسبة هذه المشاركة مقارنة بعددها الضخم في المجتمع ومدة نشاط الحركة النسائية وقوتها. ومن بين التدابير التي يمكن تطبيقها في هذا المجال :

- فسح المجال للمرأة داخل الأحزاب.
- تعديل قانون الأسرة لما يتماشى والعصرنة واحترام الشريعة.
- عدم استعمال المرأة كورقة ضاغطة للانتخابات لصالح الرجل.
- كانت المرأة الجزائرية أول من تحدى الإرهاب لذا يجب توفير الأمن الاجتماعي والاستقرار لها.
- عدم تحجيم دور المرأة في العمل السياسي.

إنّ المشاركة السياسية للمرأة يجب أن يبدأ من منطلقات أساسية أهمها:

- إنّ الأديان السماوية قد حفظت للمرأة مكانتها وحقوقها.
- إنّ قضايا المرأة لا تنفصل عن قضايا المجتمع ككل.

– إن تعزيز وتمكين المرأة بالمشاركة الفعلية في مختلف المجالات لا يتنافى مع دورها الرئيسي والحيوي في رعاية الأسرة وتنشئة الأبناء.

فإذا كانت المرأة نصف المجتمع فإن مشاركتها في الحياة السياسية تصبح ضرورية وغاية في آن واحد. فمن خلال العودة إلى الإحصائيات، تبين لنا مما لا جدال فيه، أن المرأة الجزائرية برزت بشكل إيجابي في التفاعل الاجتماعي، وهذا بالنظر إلى أن 58% من النساء هم من مترشحي الباكالوريا لعام 2005 : 60% من العنصر النسوي في مقاعد الجامعة. و60% من العنصر النسوي في الهيكل الطبي. و55% يمتهنون العمل في مجال الإعلام والصحافة. وقد صرح الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في خطاب رئاسي في شهر ماي 2005، بأن قانون الأسرة سيكون في صالح المرأة ولكن من دون الإخلال بمادة الولي التي لا يمكن تعديلها والمساس بها.

الخاتمة:

إنّ حماية المرأة تشكل تحد مهم آخر أمام الجزائر. وتبقى الجزائر في هذا المجال، مفارقة. لدى تحدث السلطات الجزائرية عن قرارها وقف الانتخابات في 1992، غالباً ما تشير إلى شبح التراجع الشديد في وضع النساء الذي قد يتم في حال فوز الحزب الإسلامي بالسلطة. ومهما يبدو كلامها مقنعاً في الظاهر، فإن السلطات لم تفعل شيئاً لإصلاح قانون الأسرة لعام 1984 الذي يقوم على تفسير الشريعة بصورة معادية للمرأة. فالقانون يعامل النساء على أنهن قاصرات قانوناً، ويجيز التمييز ضدهن في الزواج والطلاق والإرث ورعاية الأطفال. وطالب المدافعون عن حقوق المرأة في الجزائر، على إلغاء هذا القانون أو تعديله جذرياً.

إن القانون يسمح للرجل بفك زواجه من طرف واحد دون سبب. ولا يمكن للمرأة أن تحصل على الطلاق، ما لم يوافق الزوج، إلا عبر التماس المحكمة على أساس بعض أنماط الأذى أو الإجحاف الذي يحدده القانون. وفي هذا السياق من المرجح أن تواجه المرأة سلسلة من العقبات القانونية والإجرائية. ويمنح القانون الزوج الوصاية القانونية على الأطفال القاصرين، حتى بعد أن تمنح الزوجة رعايتهم في إجراءات الطلاق. وهذا يعني، مثلاً، أن توقيع الأب ضروري للحصول على جواز سفر أو لدخول المدرسة. وفي الوقع، غالباً ما ينتهي الأمر بالمرأة التي يطلقها زوجها إلى التشرد، حتى لو كان لديها أطفال تحت رعايتها. وقد وعد الرئيس **بوتفليقة** أنه لدى إعادة انتخابه في أبريل/نيسان الماضي، بأنه سيصلح القانون، قائلاً إنه يرفض أن "تجبر المرأة على الخضوع لوضع ينتقص من حقوقها وينزلها منزلة أقل من منزلة الرجل". وبالتالي فإن وضع المرأة الجزائرية هو أحسن حالا مقارنة بمثيلاتها في الوطن العربي.

د. حنيفي هلايلي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة سيدي بلعباس- الجزائر.

وقد خلدها الشاعر العربي، **نزار قباني** :

الإسم: جميلة بوحيرد

رقم: الزنزانة تسعونا

في السجن: الحربي بوهران.

والعمر: إثنان وعشرونا

عينان: كقنديل معبد

والشعر: العربي الأسود

كالصيف كشلال الأحزان.

إبريق علماء وسجان.

ويد تنضم على القرآن.

وامرأة في ضوء الصبح.

تسترجع في مثل البوح.

آيات محزنة الإرنان.

من سورة مريم والفتح.

المصادر والمراجع:

1. باللغة العربية:

- أنيسة بركات، دار، **نضال المرأة الجزائرية خلال الثورة التحريرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1992.

- **كفاح المرأة الجزائرية**، في دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول كفاح المرأة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر 1998.

- قليل عمار، **ملحمة الجزائر الجديدة**، ط1، قسنطينة، دار البعث 1991، 3ج.

- قانون الأسرة 1984.

2. باللغة الفرنسية:

- Amrane, Djamila, la guerre d'Alger (1954-1962), Femmes au combat, Rahma, Alger, 1993.

- Azzedine, Si, Commandant, et Alger ne brûla pas, Alger, ENAG, 1997.

- Benyahia, Mohamed, La conjuration au pouvoir, Récit d'un Maquisard de l'ALN, Alger, ENAP 1989.

- Gadant, Monique, Le Nationalisme Algérien et les femmes, Paris, l'harmattan, 1995.

- Harbi, Mohamed, Le FLN, Mirage et réalité, 1945-1962, NAQD-ENAL, Alger, 1993.

- Harbi, Mohamed, STORA, Benjamin, la guerre d'Algérie 1954-2004, Alger, Chihab- éditions, 2004.

- Monique Gadant.le nationalisme algérien et les femmes.l'Hamattan. 1995.

- Saadi Nourddine. La femme et la loi en Algerie. Collection le Fennec. 1992.

- Zakia Daoud. Féminisme et politique au Maghreb à(1930-1992).

